



## القدس المحتلة في برامج الأحزاب الإسرائيلية

عليان الهندي

باحث في الشؤون الإسرائيلية و مترجم لغة عبرية. رام الله - فلسطين.

عند الحديث عن القدس المحتلة في برامج الأحزاب الإسرائيلية، يجد القارئ صعوبة بطرح هذه البرامج دون التطرق إلى القرارات الحكومية التي صدرت بخصوصها خلال الأعوام الثلاثة السابقة، خاصة قرار 3790، الذي تسعى من خلال تطبيقه إلى دمج الأحياء العربية الواقعة داخل الجدار من مدينة القدس الشرقية في القسم الغربي منها بهدف منع تقسيمها مجدداً في أي حل نهائي مع الفلسطينيين.

كذلك كانت القوانين المشرعة من قبل كنيست الاحتلال، جزءاً من برامج الأحزاب الإسرائيلية مثل القانون الذي يطالب بالحصول على 81 صوتاً من أعضاء الكنيست أو إجراء استفتاء عام عند التنازل عن مناطق ذات سيادة إسرائيلية داخل القدس الشرقية الواقعة داخل الجدار.

### القدس - معطيات انتخابية

بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع لبلدية القدس 638 ألف صوت، منها 38% أصوات العرب الذين شارك منهم في الانتخابات البلدية التي جرت عام 2018 أقل من 1%

(3000 صوت)، وهي أقل نسبة مشاركة فلسطينية في انتخابات بلدية القدس المحتلة منذ عام 1969 والتي بلغت مشاركتهم حينها 20%<sup>(1)</sup>.

بخصوص الانتخابات التشريعية العامة، بلغ عدد أصوات الناخبين من المستعمرين اليهود في مدينة القدس 416 ألف صوت، حصل فيها حزب يهدوت هتوراة المترمت دينياً على 1, 25% من مجموع الأصوات، بينما حصل الليكود على 6, 23% من الأصوات، في حين حصل حزب أزرق- أبيض على 8, 11% من الأصوات، بينما حصلت بقية الأحزاب على النسب المتبقية<sup>(2)</sup>.

يعود السبب في تراجع مشاركة العرب الفلسطينيين في انتخابات البلدية، إلى عدم ثقتهم بمؤسسات الحكم الاستعماري الإسرائيلي، والظلم المتواصل الذي تمارسه بلدية الاحتلال بحقهم على مدار العقود الخمسة ونيف الماضية. وبخصوص عدم مشاركة سكان القدس في الانتخابات التشريعية، فيعود سبب ذلك إلى عدم منح إسرائيل الفلسطينيين القاطنين في المدينة الجنسية الإسرائيلية، التي لم يسع إليها أيضاً الفلسطينيون أنفسهم، واعتبارهم سكاناً أم ساكناً فقط.

### القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية<sup>(3)</sup>

باستثناء القائمة العربية المشتركة، التي تضم في صفوفها أربعة أحزاب عربية فلسطينية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة، والقائمة العربية للتجديد) فقد ذكر برنامجها الانتخابي أن: «القدس الشرقية مدينة محتلة، وطالبت بإعادتها لأصحابها الأصليين (الشعب الفلسطيني) ليقموا فيها

(1). كورح ميخائيل وماية حوشن، على أبوابك يا قدس، ص 20، مركز القدس للدراسات السياسية، 2020.

(2). حولي أدفه، انتخابات 2020 انطلقت، 415 ألف صوت أصحاب حق الاقتراع في القدس، ملحق إلكتروني يومي خاص في جريدة ידיעות أحرونوت المختص بمدينة القدس [jerusalem.mynet.co.il](http://jerusalem.mynet.co.il) 2/3/2020.

(3). لمن نصوت؟ كل برامج الأحزاب، البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية تم اقتباسها من ملحق خاص صدر عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوضح فيه اسم الحزب وبرنامج الانتخابي بخصوص القضايا الأساسية التي تمه المجتمع الإسرائيلي، ملحق خاص نشرته صحيفة هآرتس، <https://www.haaretz.co.il/news/elections>,



عاصمتهم، مع المحافظة على ملكية الأوقاف الإسلامية وعدم الاعتداء عليها<sup>(1)</sup>، رفضت معظم الأحزاب الصهيونية من اليمين إلى اليسار إعادة القدس لأصحابها، والتوصل لحل قائم على دولتين لشعبيين، تكون فيها القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

في السياق المذكور، ذكر حزب العمل -ميرتس- غيشر في برنامج الانتخابي أن: «مدينة القدس عاصمة لإسرائيل، وطالب بأن تكون مركزاً للسلام والحياة المشتركة، ودعا إلى بحث مستقبل الأحياء الفلسطينية البعيدة في المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين»<sup>(2)</sup>.

في المقابل، لم تشغل برامج أحزاب المتدينين المتزمطين بمسألة القدس لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الدينية، باستثناء حزب يميناه، الذي يضم في صفوفه أعتى المستعمرين اليهود وأحزابهم، خاصة حزب المقدال، الذي لم يقدم برنامجاً معيناً بخصوص القدس، مركزاً في الوقت نفسه على نشاطات المستعمرين اليهود في نهب ممتلكات المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، خاصة في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح وراس العامود وغيرها من الأحياء المقدسية، وفي تدنيس الحرم القدسي الشريف بشكل يومي.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأحزاب المتزمتة دينياً مثل يهدوت هتورا وشاس، تصوتان بشكل عام لصالح برامج ومشاريع الحكومة في مدينة القدس، باستثناء موضوع الصلاة في الحرم القدسي الشريف الذي صدرت فتاوى من حاخاماتهم المركزيين بعدم جواز الصلاة أو الدخول إليه خشية «تدنيس» ما يسمى بقدس الأقداس الذي لم يحدد مكانه داخل الحرم<sup>(3)</sup>.

لكن بقية الأحزاب، المسماة بالأحزاب الصهيونية، مثل حزب إسرائيل بيتنا الذي اعتبر القدس: «عاصمة أبدية لإسرائيل وهي تابعة لليهود، ولليهود فقط، ولن تجري بخصوصها

(1) . نفس المصدر.

(2) . نفس المصدر.

(3) . سيلع نطاع، بيتد نئمان، صحيفة المتدينين المتزمطين: عقاب لمن يذهب لـ«هار هيت»، 15\5\2007.

أي مفاوضات وسيتم بناؤها وربطها مع المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بمدينة بيت لحم، أو ما يسمى بكتلة غوش عتصيون من أجل حل المشاكل الديمغرافية فيها»<sup>(1)</sup>.

في حين اعتبر، حزب عوتسماه يهوديت، وهو حزب المستعمرين اليهود المتزمتين دينياً ووطنياً، الذي يضم في صفوفه غلاة المستوطنين والحاخامات في الضفة الغربية أن: «أرض إسرائيل هي من النيل إلى الفرات، وأن على إسرائيل استعادة السيادة على الحرم القدسي الشريف - يسميه الحزب هار هييت - الذي اشتره داود الملك، وفيه بنى سليمان ما يسمونه الهيكل الأول، بينما بنى المهاجرون إلى صهيون الهيكل الثاني»<sup>(2)</sup>.

أما حزب أزرق - أبيض الذي ضم في صفوفه ثلاثة أحزاب (أزرق أبيض برئاسة بنيامين غانتس ويش عتيد ويقوده يائير لبيد وتيلم ويترأسه موشيه يعلون) فقد اعتبر: «القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، ووافق على نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس، وعلى إغلاق القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية المسؤولة عن التواصل مع القيادات الفلسطينية، وتقديم خدمات قنصلية للفلسطينيين حملة الجنسيات الأمريكية»<sup>(3)</sup>.

لكن الليكود الذي لم يقدم برنامجاً انتخابياً، لأنه ركز في حملته الانتخابية على شعبية رئيس وزرائه فقط بنيامين نتنياهو، فقد استغل مدينة القدس في حملته الانتخابية جيداً، عندما أقنع الإدارة الأمريكية بالاعتراف بمدينة القدس في الفترة التي سبقت الانتخابات الأولى، وهو الموضوع الذي استغله جيداً، بنيامين نتنياهو، لتعزيز شعبيته المتهاوية على ضوء لوائح الاتهام المتتالية بالفساد وتلقي الرشاوى وخيانة الأمانة.

(1) . برنامج حزب إسرائيل بيتنا، ص 2، نشر البرنامج في الموقع الإلكتروني،  
www.idi.org.il /media /6585 /israel-beitenu-15.pdf.2019

(2) . الموقع الإلكتروني لحزب عوتسماه يهوديت الذي يقود المستعمر ايتمار بن غفير، برنامج الحزب،  
الموقع الإلكتروني 440.co.il.

(3) . برنامج حزب أزرق أبيض، ص 2، نشر البرنامج في الموقع الإلكتروني،  
www.idi.org.il /media /6585 /israel-beitenu-15.pdf.2020 ،



وقبل الانتخابات الأخيرة، أقنع رئيس الوزراء الإسرائيلي الإدارة الأميركية بضرورة طرح مبادرة السلام، لعل وعسى تساعده في حسم نتيجة الانتخابات لصالحه، التي تشمل فرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بمدينة القدس وربطها بها، والسماح بصلاة اليهود في المسجد الأقصى كمقدمة لوجود يهودي ثابت في الحرم القدسي الشريف، وإقامة العاصمة الفلسطينية في قرى أبو ديس وعناتا وكفر عقب<sup>(1)</sup>. لكن الأهم بالنسبة لحزب الليكود، ليس في البرامج التي لم يطرحها خلال الحملات الانتخابية الثلاث، بخصوص مدينة القدس المحتلة، بل بالقوانين والتشريعات التي تم سنّها في الكنيست الإسرائيلي مثل بند رقم 3 في قانون القومية الذي تم تشريعه عام 2018، الذي اعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وقانون عدم التنازل عن أي أراضي تم ضمها لإسرائيل، إلا باستفتاء أو بموافقة 81 عضو كنيست. وبالقرارات الحكومية، خاصة قرار 3790 الذي يعمل على دمج القدس الشرقية الغربية في كل التفاصيل بما في ذلك التعليم، وربط المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بالقدس بالمدينة، وغيرها من الإجراءات.

### قرار الحكومة الإسرائيلية 3790

كانت الترجمة الحقيقية لبرامج الأحزاب الإسرائيلية، خاصة الائتلاف الحكومي الحاكم، خلال الانتخابات الماضية بخصوص القدس الشرقية المحتلة، تأتي على شكل قرارات وقوانين في الكنيست وسياسات على الأرض، حيث اتخذ خلال الأعوام السابقة عشرات القرارات المتعلقة بالمدينة المحتلة، من قبل الحكومة الإسرائيلية والوزارات المختلفة وبلدية القدس، لكن قرار الحكومة رقم 3790 الذي تم سنّه عام 2018 كان أهم وأخطر هذه القرارات على الإطلاق، الذي جاء ليستكمل ما لم يتضمنه قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 1775 الصادر عام 2014، الذي ركز على تعزيز دور شرطة الاحتلال الإسرائيلي في المدينة وتعزيز البنى التحتية، خاصة الطرق والمواصلات لربطها مع المستعمرات الإسرائيلية المحيطة في القدس مثل معاليه أدوميم والمستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين في

(1) . دولة فلسطين، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، ورقة مفاهيمية - صفقة القرن: صفقة بين نتنياهو وترامب لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين، 11 / 2 / 2020.

مدينة بيت لحم المسماة كتلة «غوش عتصيون»<sup>(1)</sup>.

وتشير تفاصيل قرار 3790 إلى أنه قرار شامل وموسع، حيث هدف من الناحية السياسية إلى إنهاء أي حل نهائي يدعو إلى تقسيم المدينة المقدسة بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الإسرائيلي، من خلال دمج وربط ليس فقط البنى التحتية بين القسمين الشرقي والغربي، التي اعتبرها القرار ضرورية وملحة لتوحيد المدينة مع المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بالقدس لتشكيل القدس الكبرى، بل استعداد لتحويلها مستقبلاً لمتروبولين القدس المحاذية لخمسة مدن وعشرات القرى الفلسطينية وبالبحر الميت.

وتضمن القرار بنود: التعليم والتعليم العالي والاقتصاد والتشغيل والمواصلات وتحسين الخدمات المدنية ورفع مستوى الخدمات والبنى التحتية من مياه ومجارٍ وخدمات الترفيه، وصحة وتسجيل أراضي.

وخصص القرار مبلغ وقدره 1, 2 مليار شيكل<sup>(2)</sup> لتهويد مدينة القدس ومحيطها، منها 585 مليون شيكل للمواصلات الهادفة إلى قطع الأحياء العربية عن بعضها البعض، وربط المستعمرات اليهودية المتواجدة على أراضي المواطنين في مدينة بيت لحم وقرى العيزية وأبو ديس والعيزرية والخان الأحمر ببعضها البعض، ومن ثم بمدينة القدس. كما خصص مبلغ 720 مليون شيكل لتهويد التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي والعالي في المدينة المحتلة، واستبدال المناهج الفلسطينية، بمناهج تعليم إسرائيلية، لا تأخذ بعين الاعتبار الرواية الفلسطينية، كما خصص 124 مليون شيكل للبنى التحتية وتسجيل الأراضي<sup>(3)</sup>، التي ستستغل في الإعلان عن كثير من أراضي الفلسطينيين الخاصة والأوقاف إن كانت إسلامية أم مسيحية كأراضي دولة، وخصص بقية المبلغ لبقية التفاصيل المذكورة أعلاه.

(1). قرار الحكومة، تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتطوير اقتصادي لشرقي القدس، قرار رقم 3790، نشر من قبل سكرتارية الحكومة، 13/ 5/ 2018.

(2). نفس المصدر.

(3). نفس المصدر.



ولم ينبجُ الحرم القدسي الشريف من القرارات، حيث صدرت قرارات حكومية وأوامر من وزير الشرطة الإسرائيلية بتنفيذ مقترح (قدمه أعضاء كنيست من الائتلاف الحاكم) بالمساواة في المكانة المدنية والدينية بين اليهود والعرب في الحرم القدسي الشريف الذي يسمونه «هار هبيت»<sup>(1)</sup>. حيث منع دخول المسلمين أصحاب المكان المقدس واليهود المدنسين المسجد الأقصى لفترة غير محددة، بذريعة عدم السماح لليهود بالصلاة والتظاهر في المسجد، ردّاً على إطلاق النار على أحد زعماء اليمين المتطرف (يهودا غليك) أحد أهم المنظمين لعمليات تدنيس الحرم القدسي الشريف<sup>(2)</sup>.

وتماشياً مع السياسة الحكومية ورغبات المتطرفين اليهود، صدر عن محكمة العدل العليا قرار، عام 2014، يميز صلاة اليهود في المسجد الأقصى، وفق قانون حرية العبادة، بعد أن كانت ترفض التدخل، وتحيل الأمر للشرطة التي كانت تمنع بشكل أو بآخر الدخول الاستفزازي، بحجة المحافظة على الأمن العام.

ورغبة من الحكومة بتعزيز سيطرتها على الحرم القدسي الشريف وتعميقها، حاولت مؤسسات الاحتلال الإسرائيلية تركيب بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة تفتيش للمصلين المسلمين، مقابل حماية الشرطة لاقتحامات المستعمرين، في محاولة منها لتثبيت وجود يهودي دائم في المكان المقدس للمسلمين.

ولم ينبجُ من هذه الإجراءات أملاك المسيحيين وأماكنهم المقدسة، حين حاولت المؤسسة الرسمية للاحتلال الإسرائيلي، فرض الضريبة على ممتلكات كنيسة القيامة، ما دفعها إلى إغلاق الكنيسة لأول مرة في تاريخها منذ احتلال المدينة المقدسة عام 1967.

## تشريعات

إضافة إلى قرارات الحكومة الإسرائيلية، لم تنبجُ مدينة القدس من القوانين التي سنّها الكنيست الإسرائيلي، الهادفة إلى دمج المستعمرات المحيطة بمدينة وقرى

(1) . الكنيست التاسعة عشرة، مبادرة عضو الكنيست ميري ريغب (الليكود)، اقتراح قانون مساواة في المكانة المدنية والدينية بين اليهود والعرب بـ«هار هبيت»، 2014، نسخة أصلية نشرها الموقع الإلكتروني لمركز أبحاث الكنيست الإسرائيلي. [www.knesset.gov.il](http://www.knesset.gov.il)

(2) . بيان صادر عن وزير الأوقاف الفلسطيني، حصل الكاتب عليه من الوزارة، 2014/10/30.

محافظة بيت لحم، وفي الوقت نفسه التخلي عن الأحياء العربية التي ضمتها عام 1967 لمدينة القدس، حيث كان قانون القومية أهم هذه القوانين، الذي اعتبر مدينة القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، واقترح «قانون القدس الكبرى» الداعي لمَدَّ قانون صلاحيات بلدية القدس إلى أكثر من 25 مستوطنة في الضفة الغربية، وآخرها كان إلغاء البندين الفرعيين 1 و2 من البند الأساسي رقم 5 وتعديل البندين 6 و7 من القانون الأساس: القدس عاصمة إسرائيل الذي تم إقراره في شهر تموز عام 2017<sup>(1)</sup>.

وهدف اقتراح تعديل القانون الأساس: القدس عاصمة إسرائيل، وفق واضعيه إلى منح المدينة مكانة خاصة، وخلق صعوبات نقل صلاحيات متعلقة بالمدينة الواقعة داخل الجدار إلى جهات أجنبية، على حد وصف القانون، وتوحيد التعريف بحدودها في القانون الأساس: القدس عاصمة إسرائيل.

كما تحدث التعديل عن إلغاء البندين 1 و2 (بند 5) من القانون الأساس القائل بأن حدود القدس هي تلك المنطقة التي تم ضمها وتوسيعها في 28 حزيران عام 1967، التي صدرت وفق تعليمات أوامر البلديات، بهدف إخراج الأحياء العربية الواقعة خارج الجدار من حدود مدينة القدس.

وطالب القانون موافقة 81 عضو كنيسة بدلاً من 61 عضو كنيسة، كما هو الحال بالقوانين الأساسية في دولة الاحتلال، أو الاستفتاء في حال اتخذ قرار بالتنازل عن أي حي من أحياء القدس الشرقية داخل الجدار في المفاوضات مع الفلسطينيين.

إجمالاً، يمكن القول إن القانون وتبعاته تعني التخلي عن ثلث سكان القدس الشرقية في الأحياء الواقعة خلف الجدار مثل: منطقة كفر عقب وسميراميس وشعفاط وراس شحادة وراس خميس وضاحية السلام (ويبلغ مجموع سكان هذه الأحياء أكثر من

(1). تعديل اقتراح قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، تعليمات بخصوص مساحة حدود القدس والأغلبية المطلوبة لتغييرها، الموقع الإلكتروني للكنيسة الإسرائيلي، [www.knesset.gov.il](http://www.knesset.gov.il)، 26 تموز/ يوليو 2017.





120 ألف مقدسي) وهي المناطق التي اقترحتها صفقة القرن لإقامة عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية. وتشير المعطيات إلى أن تطبيق القانون على الأرض سيزيد من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية والضواحي التي قطعت عنها.

ولا بد من الإشارة في المجال السياسي، إلى أن القانون يلغي بشكل نهائي أي حل مستقبلي في المدينة، نتيجة اشتراطه تصويت 81 عضو كنيست للتنازل عن أية منطقة بالقدس في أي حل نهائي.

### خاصة

انسجمت وتناغمت برامج الأحزاب الإسرائيلية، خاصة حزب الليكود الحاكم خلال العقد الأخير، مع القرارات والقوانين والمشاريع السياسية التي بدأت مع الاعتراف الأميركي بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ما دفعها إلى اتخاذ قرار 3790 الذي يعمل على دمج القدس الشرقية الواقعة داخل الجدار إلى دولة إسرائيل، وإلى استكمال تهويد المدينة في مجالات التعليم والمواصلات، وغيرها من الإجراءات بهدف معلن، وهو عزلها عن محيطها الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية، والتخلص من الأحياء الفلسطينية (مثل العيزية وأبو ديس وكفر عقب والرام) الواقعة خارج الجدار، بذريعة تحويلها إلى ما يسمى بعاصمة الدولة الفلسطينية.

كما أن القوانين والتشريعات والقرارات المختلفة الداعية إلى تحويل القدس عاصمة أبدية لما يسمى بالشعب اليهودي، دفعت عصابات المستعمرين اليهود المنتشرين في المناطق الفلسطينية من القدس الشرقية إلى استكمال المهام التي لا تستطيع حكومة الاحتلال القيام بها، مثل سرقة ونهب العقارات الفلسطينية وتدنيس الحرم القدسي الشريف وممارسات أساليب العرابة والاعتداءات المتنوعة في شوارع المدينة المقدسة، التي لم ينبج منها الفلسطينيون أتباع الديانة المسيحية.

البرامج الانتخابية والإجراءات الإسرائيلية، تشير بوضوح إلى شدة العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس، ما يتطلب من الفلسطينيين الوحدة في مواجهة المصير المشترك، وهو

شرط أساس لتعزيز صمود ومقاومة المقدسيين، والبحث وإيجاد برامج تعزز من صمود الشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي، خاصة في مدينة القدس، لحين توفر ظروف إقليمية ودولية، تمكنهم من تحقيق مطامحهم بالتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.